محضر رقم : ٥

إجتماع لجنة تقييم خطة الكهرباء الوطنية
المنعقدة في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٨

عقدت اللجنة الوزارية المكلّفة تقييم خطة الكهرباء الوطنية وفقاً للفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٣ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٨ إجتماعاً نهار الاثنين بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٨ عند الساعة الرابعة من بعد الظهر في السراي الحكومي، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وحضور كل من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء: العدل، البيئة، التربية والتعليم العالي، الدفاع الوطني، السياحة، الداخلية والبلديات، الزراعة، الصناعة، المالية، الاتصالات، الثقافة، الأشغال العامة والنقل، الطاقة والمياه، المستشار الوزير السابق نقولا نحاس، مدير عام رئاسة الجمهورية وأمين عام مجلس الوزراء والمدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان وأعضاء مجلس الإدارة واختصاصيين من مؤسسة كهرباء لبنان،

إستمعت اللجنة لعرض مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان حول وضعية المحروقات والوضع المالي للمؤسسة إضافةً إلى وضعية الشبكة الكهربائية وتطور أسعار المحروقات ومخزونها وبرنامج وصول شحنات المحروقات واتفاقية التبادل العراقية،

وبنتيجة النقاشات والمداولات،

وفي ضوء ثبوت عدم استحصال الوزير على موافقة اللجنة الواضحة والصريحة وفقاً لما تقرر في اجتماع اللجنة الوزارية بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢،

وبعد أن أوضح الوزير ان هذا الامر يُعتبر من قبيل الخطأ غير المقصود،

وبعد أن كانت اللجنة تستهدف من خلال طلب عرض الموضوع عليها التحقق اولاً من حُسن تنفيذ خطة الكهرباء والتأكيد ثانياً من توافر الاعتمادات المطلوبة،

وبعد أن تحققت اللجنة فعلاً من تطور مراحل تنفيذ خطة الكهرباء على النحو الذي عرضه مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان ونوّهت بعمل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومستخدمي المؤسسة،

تقرر بالنتيجة عرض الموضوع برّمته على أول جلسة لمجلس الوزراء للبحث في المسألة المعروضة أي البّت في نتائج عدم استحصال الوزير على موافقة اللجنة الواضحة والصريحة، والبحث استطراداً، أي في حال تجاوز الخطأ غير المقصود، مع الجهات المعنية، لاسيما وزارة المالية ومصرف لبنان، في مدى إمكانية توفير تغطية بالدولار الاميركي للإعتمادات المطلوب فتحها.

ويبقى لوزير الطاقة والمياه، كما تقرر في الجلسة السابقة للجنة التي عقدت بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢١، وتداركاً لاي ضرر لا تُسأل عنه الدولة، حرية التصرف بالباخرة وفقاً لما يراه مناسباً.

القاضي محمود مكيّه

أمين عـام مجلس الـوزراء